

حظر: يمنع نشره في وكالات الأنباء، أو مواقع الأنباء في الإنترنت، أو أية وسائط إعلام أخرى قبل الساعة الواحدة بعد الظهر بتوقيت شرق الولايات المتحدة (بتوقيت واشنطن العاصمة)، أو السادسة مساء بتوقيت غرينتش، من يوم 13 مارس / آذار 2002



البنك الدولي

News Release No. 2002/225/S

Contacts: Ana E. Luna (202) 473-2907

alunabarros@worldbank.org

Stevan Jackson (202) 458-5054

sjackson@worldbank.org

Cynthia Case McMahon (TV/Radio) (202) 473-2243

Ccase@worldbank.org

البنك الدولي يتوقع انتعاشا عالميا ويحث على زيادة المساعدات للبلدان الفقيرة

واشنطن، 13 مارس 2002 – من المرجح أن تشهد البلدان النامية التي تعاني حاليا من الهبوط الاقتصادي العالمي انتعاشا في هذا العام. غير أن معدلات النمو في العديد من البلدان الفقيرة ستكون أدنى مما يلزم لتحقيق تخفيض سريع في أعداد الفقراء فيها.

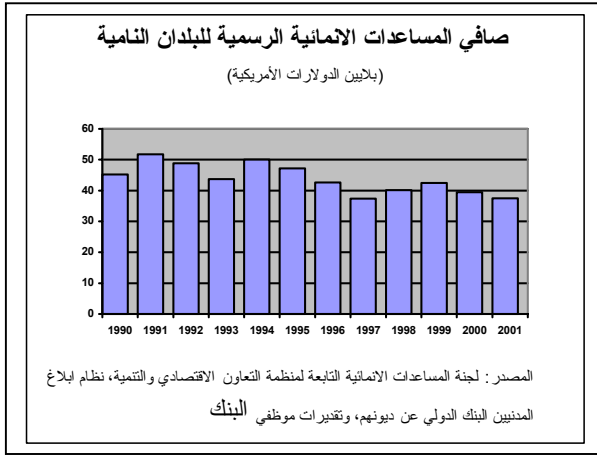
ومن المتوقع أن يزداد إنتاج البلدان النامية بنسبة 3 في المائة في هذا العام، وهو معدل يزيد قليلا عما كان في عام 2001. وحسبما يشير تقرير التمويل الإنمائي العالمي السنوي الذي يصدره البنك ويعنى بالتمويل الخارجي للبلدان النامية، سيستمر نمو البلدان النامية بمعدلات أسرع من معدلات نمو البلدان الغنية التي على الرغم من علامات الانتعاش يتوقع أن يبلغ معدل نموها 0.8 في المائة فقط في عام 2002، حوالي نفس المعدل الذي تحقق في السنة الماضية.

من المتوقع أيضا أن تزداد سرعة معدل نمو اقتصاد البلدان النامية ليلعب 5 في المائة في عام 2003. غير أن هذا الانتعاش سيكون أقل وضوحا في العديد من البلدان الأكثر فقرا المعتمدة على تصدير المواد الأولية وذلك نتيجة استمرار ضعف أسعار هذه المواد. فهذه البلدان ستخفق في بلوغ معدلات النمو اللازمة للوفاء بالهدف العالمي المتمثل في تخفيض نسبة من يعيشون في فقر مدقع إلى النصف فيما بين عام 1990 و عام 2015.

صادق زعماء العالم على أن التخفيض المستهدف في أعداد الفقراء الذي اعتمده مؤتمر قمة الأمم المتحدة في السنة الماضية يجب أن يكون أهم الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. ويحث البنك الدولي حاليا البلدان الغنية على إظهار التزامها بهذه الأهداف عن طريق فتح أسواقها أمام منتجات البلدان النامية وزيادة المساعدات للبلدان المنخفضة الدخل التي تستعمل المعونات بصورة فعالة.

كانت البلدان المعتمدة على تصدير المواد الأولية الأكثر تضررا نتيجة هبوط أسعار البن والقطن والأرز وفول الصويا والمعادن الثمينة إلى أدنى مستوى بلغته في السابق أو قريبا منه. كما تضررت البلدان المعتمدة على السياحة نتيجة هبوط أعداد المسافرين عقب الهجمات الإرهابية التي وقعت على واشنطن ونيويورك في 11 سبتمبر.

انخفضت قدرة العديد من البلدان النامية على الحصول على الموارد المالية من أسواق رأس المال، وذلك نتيجة الهبوط العالمي في القروض وازدياد الاحتمالات المجهولة في أوساط المستثمرين، فضلا عن عدم الرغبة في تحمل المخاطر. أما تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي تنعم باستقرار أكبر مما تنعم به تدفقات أسواق رأس المال، فلم تشهد سوى تغير طفيف عن العام السابق حين بلغت 168 بليون (مليار) دولار أمريكي في عام 2001، أي أدنى بمبلغ 15 بليون دولار من الذروة التي بلغت في عام 1999.



بصفة عامة، هبط صافي تدفقات الموارد المالية الطويلة الأجل من جهات القطاع الخاص إلى البلدان النامية في عام 2001 وذلك للعام الخامس على التوالي حيث بلغ 234 بليون دولار أمريكي، أي أقل بثلاثين بليون دولار أمريكي من المستوى الذي بلغه في السنة السابقة وأقل بما يزيد على 100 بليون دولار أمريكي من الذروة التي بلغت في عام 1997.

كما هبطت المساعدات الإنمائية الرسمية، وبذلك توسعت الفجوة بين توفر المعونات وبين احتياجات أشد البلدان فقرا. فقد انخفضت المساعدات الإنمائية الرسمية بحددة في التسعينيات من القرن الماضي عقب انتهاء الحرب الباردة، ثم ازدادت لفترة وجيزة في عام 1997 استجابة للأزمة المالية التي شهدتها منطقة شرق آسيا، ولكنها عادت وهبطت في السنتين الماضيتين. ففي عام 2001، كان مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية بالقيمة الدالارية المعدلة بما يأخذ التضخم في الاعتبار أقل بنسبة 20 في المائة مما كان في عام 1990.

حث البلدان النامية على زيادة مساندتها للأهداف الإنمائية للألفية الجديدة

يقول نيكولاس ستيرن أن تقرير التمويل الإنمائي العالمي لعام 2002 يؤكد على الحاجة إلى اتخاذ زعماء العالم خطوات ملموسة لخلق شراكة عميقة ودائمة من أجل التنمية عندما يجتمعون في الأسبوع المقبل في مونترالي في المكسيك لحضور المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية.

2002 أن تباطؤ الاقتصاد العالمي عميق وواسع النطاق بصورة غير عادية حيث أن تباطؤ معدلات النمو كان بنفس السرعة بالنسبة للبلدان الغنية والبلدان النامية على السواء. ففي السنوات الأربعين الماضية، لم يكن تباطؤ إجمالي الناتج المحلي العالمي أكثر سرعة إلا في عام 1974 أثناء أول أزمة نفطية.

لم يبلغ أو يتخطى المستوى المستهدف من المساهمات في المساعدات الإنمائية البالغ 0.7 في المائة من إجمالي ناتجها المحلي سوى ستة بلدان مانحة، غير أن العديد من البلدان المانحة الأخرى لم تبلغ هذا المستوى، مما يواصل ازدياد الحاجة إلى المعونات.

يقدر البنك الدولي أنه ستكون هناك حاجة لما يتراوح بين 40 مليون دولار أمريكي و 60 مليون دولار أمريكي من المعونات السنوية الإضافية من أجل الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، وذلك على فرض تحسن أداء البلدان النامية. وتسدعي هذه الأهداف تخفيض أعداد من يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا إلى النصف، قياسا بأعدادهم في عام 1990، مع التحسين الكبير في أوضاع الصحة والتعليم في البلدان النامية بحلول عام 2015.

يشكل انفتاح أسواق البلدان الغنية أمام صادرات البلدان النامية، شاملة المنتجات الزراعية والمنسوجات، عنصرا رئيسيا في الشراكة الجديدة من أجل التنمية. ويعتبر القرار الذي اتخذته منظمة التجارة الدولية في اجتماعها الذي عقد في الدوحة في نوفمبر الماضي بالدخول في جولة مفاوضات تجارية متعددة الأطراف تركز على التنمية خطوة محتملة هامة على الطريق في هذا الاتجاه.

ازدياد اندماج البلدان الفقيرة في النظام المالي العالمي

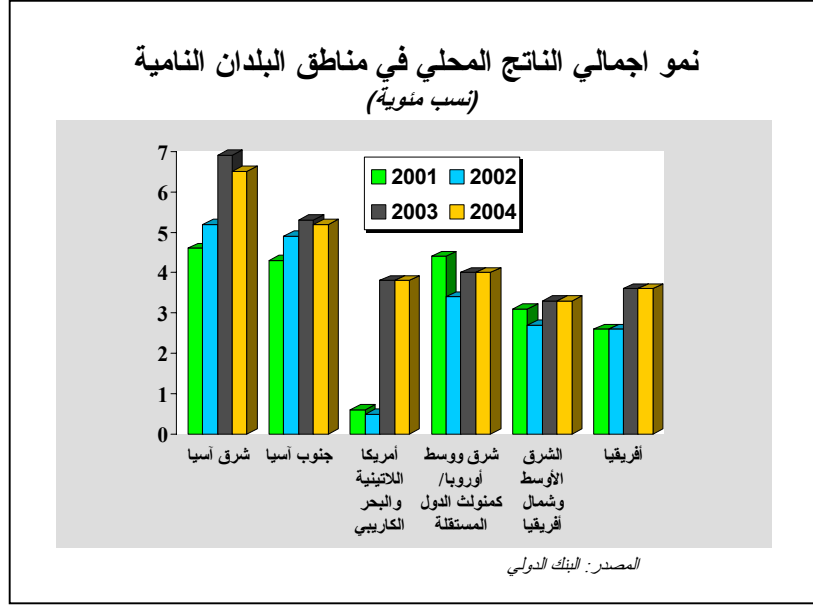
ازداد اندماج البلدان النامية، وحتى أشد البلدان فقرا، في النظام المالي العالمي، على سبيل المثال عن طريق الانفتاح أمام البنوك الأجنبية وباستقطاب الاستثمار الأجنبي. ومع أن هذه البلدان ما زالت تواجه صعوبات في الاقتراض من أسواق رأس المال الدولية، فإنها نسبة إلى حجمها تجتذب حوالي نفس مقدار الاستثمارات الأجنبية المباشرة الذي تجتذبه البلدان النامية المتوسطة الدخل.

وقال أن البلدان التي مناخ الاستثمار فيها سليم – شاملا السياسات الفعالة، وحسن نظام الإدارة العام، وكفاية البنية الأساسية، واللوائح التنظيمية الملائمة – هي في أفضل وضع يمكنها من زيادة حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية على السواء، ومن زيادة إنتاجية هذه الاستثمارات. فعلى سبيل المثال، شهدت البلدان الفقيرة التي قامت بتحسين سياساتها زيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر سرعة مما شهدت البلدان الفقيرة التي ظلت سياساتها على سوتها، كما كانت أكثر قدرة على استيعاب التكنولوجيا المتقدمة والمهارات التي غالبا ما تترافق مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فسكان البلدان الفقيرة التي مناخ الاستثمار فيها أفضل من المتوسط لم يحولوا إلى خارج بلدانهم سوى سدس مبالغ رؤوس الأموال التي حولها سكان البلدان التي مناخ الاستثمار فيها أسوأ من المتوسط.

سهل تحسين السياسات لبعض البلدان الفقيرة أيضا اجتذاب تدفقات استثمارات أجنبية مباشرة أكثر تنوعا – فنسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للبلدان الفقيرة والمخصصة لصادرات الموارد الطبيعية هبطت بحدة في تسعينيات القرن الماضي. كما شهدت البلدان التي هيأت الأوضاع الملائمة للمنافسة اللازمة لاجتذاب البنوك الأجنبية تحسنا في كفاءة بنوكها المحلية أدى إلى تخفيض تكاليف الوساطة المالية.

الانتعاش يبدأ في أواخر هذه السنة

خلص التقرير إلى أن العواقب الاقتصادية لأحداث 11 سبتمبر أدت إلى تأجيل الانتعاش المتوقع في الاقتصاد العالمي مدة حوالي نصف سنة، غير أن ردود الفعل القوية التي صدرت عن عدة أسواق تجاه الهجمات الإرهابية قد تم وقفها وعكس مسارها، فضلا عن ظهور بوادر انتعاش في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وقطاعات التكنولوجيا المتقدمة. وبذلك أصبح من المتوقع أن تكون معدلات النمو قوية في النصف الثاني من عام 2002. يتوقع التقرير أن يبلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي 3.6 في المائة في عام 2003، أي أفضل مما كان في عام 2001 و عام 2002، غير أنه لا يزال أدنى من المعدل الذي بلغ 3.9 في المائة في عام 2000.



من المرجح أن تشهد منطقة شرق آسيا أقوى انتعاش اقتصادي في عام 2003 حيث استقادت بلدان هذه المنطقة من حافز محلي، كما يمكن للديناميكية القوية في قطاعات التكنولوجيا المتقدمة أن تخدم انتعاش هذه البلدان مرة أخرى. ومن المتوقع أيضا انتعاش مجموع اقتصادات أمريكا اللاتينية وخروجه من تباطؤ نموه في عام 2002، ولو أن هذا النمو سيكون أقل سرعة مما في بلدان آسيا، حيث أن الضغوط المالية في أمريكا اللاتينية ستظل قوية وأسعار المواد الأولية لن تشهد سوى انتعاش طفيف. سيواصل انخفاض أسعار المواد الأولية كبح نمو اقتصاد بعض أشد البلدان فقرا ولاسيما في

منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وسيظل النمو عاليا في منطقة جنوب آسيا، غير أن من المرجح أن يؤدي الهبوط الذي شهدته أسعار النفط مؤخرا إلى كبح معدلات نمو اقتصاد بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أما ازدياد معدلات نمو اقتصاد بلدان الاتحاد الأوروبي فسيؤدي إلى مساندة انتعاش اقتصاد بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، غير أن الهبوط الذي شهدته أسعار النفط مؤخرا سيحد من نمو اقتصاد روسيا وبعض بلدان كمنولث الدول المستقلة.

#####

<http://media.worldbank.org/>